



بيان دولة قطر

يلقيه سعادة العميد حسن النصف

نائب رئيس اللجنة الوطنية القطرية لحظر الأسلحة

رئيس الوفد القطري خلال الدورة (76) للمجلس

التنفيذي التابع لمنظمة (OPCW)

2014/يوليو/11-8.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سعادة الرئيس

سعادة المدير العام

السادة أعضاء الوفود الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

يسري أن أنقل إليكم تحيات دولة قطر، وتمنياتنا لكم بالتوفيق والنجاح.

كما يطيب لي بالنيابة عن وفد دولة قطر أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادة السفير (ألفارو مورزنغر) على انتخابه لرئاسة المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكلنا أمل أن تجد القضايا المعروضة على المجلس حلولاً مناسبة بفضل إدارته الحكيمة.

سعادة الرئيس

يطيب لي أولاً أن أؤكد على دعم دولة قطر لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وتأييد سياستها الثابتة والهادفة لنزع جميع أسلحة الدمار الشامل وحظر حيازتها، وإيمانها بأهمية هذه الاتفاقية والمخاطر الجسيمة التي



تشكلها الأسلحة الكيميائية ، وفي هذا الإطار أود أن أشير إلى أنه منذ انضمام دولة قطر لعضوية المجلس التنفيذي ، قد عقدت العزم الصادق على المشاركة النشطة والفعالة في مداولات هذا المجلس، حيث يجدر بنا القول أنه يمكن الاعتماد على دعم دولة قطر للأولويات المستقبلية خلال الفترة القادمة، إننا نتفق تماماً على أن المنظمة يجب أن تتأقلم مع المستجدات العالمية لكي تعزز مساحتها في حفظ السلام والأمن الدوليين وتحافظ عليهما، وخاصة نتائج المؤتمر الثالث لمراجعة الاتفاقية.

سعادة الرئيس

إنني أنتهز هذه الفرصة لأنقدم بالشكر إلى السيد المدير العام سعادة السفير / أحمد أوزمكو ، على مجهوداته، حيث يتفق الجميع على أن قدراته الشخصية وقيادته الفذة تعبان دورا رئيسا في نجاح أعمال وأنشطة المنظمة وفي الإعداد الرائع لهذه الدورة، ونأمل أن نتمكن من الوصول لنتائج جيدة، وأن يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة خلال هذه الدورة . وأعبر له باسم حكومة بلادي وباسمي شخصيا عن فائق الشكر والامتنان ، متمنيا له دوام التوفيق .



سعادة الرئيس

إن دولة قطر شارك المجتمع الدولي شعوره بالقلق من التوارد المستمر لمخزون الأسلحة الكيميائية، وفي هذا الصدد فإننا نؤكد على موقفنا الثابت على مر السنين والمؤيد بشدة لتحقيق نزع شامل وكامل للسلاح الكيميائي، كما نؤكد بقوة على أن التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية هو أحد الدعائم الرئيسية لاتفاقية، لذا فإننا نرى أن استكمال تدمير المخزون من الأسلحة الكيميائية طبقاً لخطط التدمير المقدمة من الدول المعنية، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية المختلفة في أراضي الغير، يمثل جزءاً لا يتجزأ من التزامات كل من الدول الحائزة للسلاح الكيميائي و الدول الأطراف المختلفة له.

سعادة الرئيس

إن دولة قطر تشيد بالجهود التي بذلتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي فيما يخص الأسلحة الكيميائية السورية والتي كللت بالنجاح باكتمال نقل المواد الكيميائية خارج سوريا لتدميرها، ونرى أن ما تم بهذا الصدد إنما يعبر عن إمكانية المنظمة والمجتمع الدولي تحقيق ما



تصبو إليه الشعوب إذا تحدد الهدف ووجدت الإرادة وتوحدت الجهود.
ونأمل أن يكتمل ذلك بتنفيذ خطة تدمير مراافق إنتاج الأسلحة الكيميائية في
سوريا.

سعادة الرئيس ،
إن دولة قطر تؤيد وتدعم ما تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
من تحقيقات بشأن احتمال استخدام غاز الكلور ضد المدنيين في سوريا، كما
نقدر ما تقوم به بعثة تقصي الحقائق للوصول إلى الحقيقة في هذا الموضوع
رغم ما تعرضت له من مخاطر جسيمة، ونأمل الوصول إلى نتيجة حاسمة
في ذلك.

سعادة الرئيس ،
ومن أجل تعزيز أحكام الحماية والمساعدة بموجب المادة العاشرة، فقد
استجابت دولة قطر لطلب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في شهر ديسمبر
من العام 2012، حيث تم افتتاح "مركز الدوحة الإقليمي للتدريب على
اتفاقيات أسلحة الدمار الشامل" بحضور سعادة المدير العام لمنظمة حظر
الأسلحة الكيميائية. ومن خلال هذا المركز يتم تقديم العديد من النشطة إلى
الدول الأطراف. إن الهدف الرئيسي لمركز الدوحة الإقليمي للتدريب على



اتفاقيات أسلحة الدمار الشامل ليس فقط دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولكن أيضاً لدعم نظم التحقق التي تعالج الفئات الأخرى من أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن اتفاقيات نزع السلاح التقليدي وعدم الانتشار. كما يقوم المركز باستضافة العديد من الدورات التدريبية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ومنها أربع دورات تدريبية من فعاليات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للدول الآسيوية وبتمويل كامل من دولة قطر.

وأود التأكيد مرة أخرى على أن دولة قطر تؤمن حقاً بقيمة التعاون الدولي، ونحن نؤيد عمل الأمانة الفنية في هذا المجال. ونقدر في الوقت ذاته كافة المساعي الرامية لنزع السلاح على المستوى الدولي.

سعادة الرئيس

إن من المهم في هذا السياق التذكير أيضاً بأهمية تعزيز التعاون الدولي في مجالات استخدام المواد الكيميائية للأغراض النافعة للبشرية، حيث بات مطلباً رئيساً ينبغي علينا جميعاً العمل على تحقيقه والدفع به إلى الأمام، وذلك انسجاماً مع أحکام ومتطلبات الاتفاقية ، وفي نفس الوقت تود دولة قطر أن تؤكد دعمها لتنفيذ المادة العاشرة من الاتفاقية (المساعدة



والحماية)، على أساس أن هذه المادة تستحق توجيهه مزيد من العناية والدعم لها.

سعادة الرئيس

قبل أن أختتم كلمتي يطيب لي أن أجدد تأكيد دولة قطر على التعاون الكامل والفعال من أجل نجاح هذه الدورة للمجلس التنفيذي والدورات القادمة إن شاء الله.

- نرجو أن يتم اعتبار هذا البيان كوثيقة رسمية من أعمال هذه الدورة.
شكرا لكم على حسن إصغاؤكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،